

الرابطة المارونية

بيروت في 2/آب/2010

بيان

صدر عن الرابطة المارونية البيان التالي:

درست اللجنة السياسية في الرابطة المارونية المستجدات في موضوع مطالب الفلسطينيين في لبنان، على ضوء مواقف مختلف القوى السياسية، ومناقشات المجلس النيابي، واستقبال الرابطة لعدة ممثلين للجانب الفلسطيني أجروا حوارات معها حول هذا الموضوع، وخلصت إلى الموقف التالي:

- اعتبرت اللجنة السياسية أن الموضوع الفلسطيني في لبنان يتناول قضايا ميثاقية يتطلب إقرارها توافقاً بين مختلف الفرقاء، ورحبت بإنخفاض مستوى التوتر نتيجة توافق النواب على التريث لتطوير الأفكار.
- أبدت اللجنة السياسية ارتياحاً إلى منسوب التنسيق الحاصل في الموضوع الفلسطيني وخاصة بين النواب الأعضاء في اللجنة السياسية، مع التصميم الحاصل على مقاربة الموضوع بصورة رصينة، وإخراج الملف من المزايدات الشعبية، واعتماد مقاربة استراتيجية شاملة له، مع التمني الوصول إلى نقطة تلاقي تراعي الحقوق الإنسانية للفلسطينيين دون التفريط بالحق اللبناني من جميع نواحيه، معتبرة أن طلب التملك ليس له أية علاقة ببؤس المخيمات وأن أية قوانين جديدة يجب أن تنضبط تحت سقف الدستور، والحفاظ على تماسك هوية الفلسطينيين بما يجنبهم الذوبان ضمن المجتمع اللبناني.
- ترى اللجنة السياسية أن النقاش الدائر حول مطالب اللاجئين الفلسطينيين يجب أن ينفذ إلى جوهر المشاكل الأساسية للاجئين والذي يتعلق بأوضاع سكان المخيمات الفلسطينية الرازحين تحت وطأة ظروفهم الإنسانية القاسية والتي تشكل أهم مصادر عدم الاستقرار في البلاد. وركزت اللجنة السياسية على مسؤولية "الأنروا" على تأمين إلتزاماتها حيال اللاجئين الفلسطينيين مع ضرورة الإعداد لمؤتمر دولي تشارك فيه الدول المانحة، مع الدول العربية القادرة، للنظر في خطة إنقاذ لإخراج المخيمات الفلسطينية من البؤس ومعالجة المشكلات المعيشية التي تتنافى مع معايير الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان الأساسية.
- نوهت اللجنة السياسية بما أقرته لجنة الإدارة والعدل بالنسبة إلى الحقوق الإنسانية للفلسطينيين، والقائم على التوفيق بين وضع اللاجئ الفلسطيني في لبنان، وهو وضع إقامة مؤقت لا يجب أن تتعارض شروطها ومعايير الكرامة الإنسانية، مع المحافظة على هوية اللاجئ الوطنية، بإعتباره مواطن يرتبط بدولة مستقبلية، والمحافظة كذلك على حقوق اللبنانيين.